## المؤشرات الاقتصادية واتجاهات الحرمان النسبي تجاه حركة تشرين الاحتجاجية

**جواد صالح مهدي**
**أ م د فاضل حسن كطافة**

**المستخلص:**
تعد العوامل الاقتصادية ركنا مهما في تفسير ظاهرة الاحتجاج، بفهمها سلوكاً اجتماعيا مسبب عن أزمة اقتصادية أو متزامن معها، وفي حين تسببت تشوهات العملية السياسية في العراق بعد 2003 بمزيد من التفكك والصراعات العِرقية والطائفية، فإن الفساد وسوء الخدمات ومزيد من الضغوطات الاقتصادية، تسبب بخيبة أمل في رفاه اقتصادي وعُزّلة واستبعاد للأفراد محدودي الدخل والموارد، تعدى مجرد الانتقاص من المَكانة المادية إلى المعنوية والاجتماعية.

ومع تعاقب الأزمات الاقتصادية وسوء الأحوال المعيشية، واستمرار فشل الحكومات وعدم كفاءتها في تأمين الخدمات الضرورية للحياة، أمكن توجيه تواتر الاحتجاجات منذ عام 2011، ومنها حركة تشرين الاحتجاجية باعتبارها ردَّة فعل الفئات الهشة والمحرومة اجتماعيا ضد واقع اقتصادي وخدمي متدهور وموجه لصالح فئات بعينها.

لاسِيَّما وقد تعاظمت خيبة أمل شعبية وعامَّة، تجاه عدم استجابة السُلطة لأي من توقعات المواطنين بالإصلاح، وعدم اقدمها ولو ببعض الخطوات الجادة لتحسين الوضع، والاستفادة من الاستقرار النسبي الذي شهدته الدولة بعد تحرير العراق من عصابات داعش 2017، حيث استمرار الفساد وتبديد الثروات الوطنية والبطالة وتفاوت الدخل والفقر، الأمر الذي يُفسر تحوَّل الاحتجاجات سريعا من مجرد مطالب اقتصادية الى مطالبة اصلاحية ضد نظام بأكمله.

ويفسر حركة تشرين ضمن نظريات الحرمان النسبي، واعتبارها "تجسيدا لمشاعر الحرمان التي تعيشها الفئات الفقيرة والهشة اقتصاديا، بقياس وضعها إلى غيرها من الرعايا الاجتماعيين، أو باعتبارها تجسيدا لمشاعر الحرمان المتولِّدة عن طائفة واسعة من التوقعات الخائبة"[1].

**مشكلة البحث:**
1. ما تأثير العوامل الاقتصادية وما مدى دافعيتها تجاه حركة تشرين الاحتجاجية، وتطور ظاهرة الاحتجاج وتباياناتها على المستوى الوطني والإقليمي.

**فرضية البحث:**
1. تُعد العوامل الاقتصادية سببا رئيسا في تواتر ظاهرة الاحتجاج عموما ، وانطلاق حركة تشرين الاحتجاجية ومناهضتها سوء الأوضاع الاقتصادية والخدمية.

**منهجية البحث:**
اعتمد الباحث المنهج التحليلي لتحليل الواقع الاقتصادي، الذي يعانيه سكان الإقليم وكيف أثَّرت مخرجات ذلك الواقع في ظاهرة الاحتجاج، كما اعتمد تطبيق نظرية الحرمان النسبي لتيد روبرت جير،(Ted Robert Gurr)، حول إدراك أبناء الحركة لحجم التناقض بين قدراتهم وتوقعاتهم وبين ما يرونَه حقا لهم من أحداث أو أشياء أو أوضاع مرغوب فيها، وبين الواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش.

**هيكلة البحث:**
إيجازا اعتمد الباحث لتحديد سلبية الوضع الاقتصادي وآثاره الاجتماعية كدوافع ومحفزات رئيسية للحِراك الاحتجاجي، أربعة مؤشرات رئيسة ذات علاقة وثيقة فيما يخص غرضنا، اولاً الفساد وهشاشة الوضع الاقتصادي العام، ثانيا ظاهرة البطالة سِيّما بين الفئات الشابة، ظاهرة الفقر، رابعا التفاوت في توزيع الدخل والفرص.

**اولاً: الفساد وهشاشة الوضع الاقتصادي العام**
يعاني الإقليم الاحتجاجي كما العراق عموما ضعف وهشاشة الوضع الاقتصادي، حيث اختلال بُنية الإنتاج وأحادية الاقتصاد وتمحوره حول النفط الخام إنتاجا وتصديرا، ودلالة ذلك في استمرار معدلات إنتاج النفط بالتزايد إلى 4.779 مليون ب/ي، وبالتبع معدلات الصادرات إلى 3.390 مليون ب/ي نهاية عام 2019، في قِبال تراجع

إنتاجية وصادرات بقية القطاعات الحيوية الأخرى وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ولغاية عام 2022.

وفي حالة من التناقض بين حيوية القطاعات الاقتصادية الرئيسية واستيعابها للقوى العاملة وبين نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي حيث تُؤكد بيانات جدول (1) حجم ذلك التناقض ففي حين تُمثل الزراعة القطاع الأكثر حيوية واستيعابا للقوى العاملة بنسبة 22%، لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسبة 3.72% للعام 2019 وأقل عام 2022، وبالمثل الصناعة والتي تُمثل القطاع الأكثر استيعابا للعمالة في الاقتصاديات المتطورة، لا تستوعب سوى 5% ولا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة 2.63% عام 2019 ونسبة 1.1% عام 2022.

وكاتجاه عام يتضح من خلال شكل (1)، ضالَّة وتراجع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية عدى النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتبع مساهمتها في قيمة الصادرات. إذ يحتل النفط ما قيمته 95% من إجمالي الصادرات في حين لا تمثل البقية سوى 5% منها[2].

ومن ثَمَّ فقد ترك استمرار اختلال بُنية الناتج المحلي الإجمالي أثره في اختلال الميزان التجاري بدلالة ارتفاع قيمة الاستيرادات إلى قيمة الصادرات بنسبة 17.92% عام 2019، ودِلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى 99% من إجمالي الصادرات، وبنسبة إيرادات بلغت 85.9% من إجمالي الإيرادات في بُنية الموازنة العامَّة، وبالتالي المصير نحو موازنة عامَّة مستجيبة لتقلبات الأسعار والصدمات الخارجية، كانخفاض متوسط أسعار النفط للبرميل الواحد من 102.3 دولار عام 2013 إلى 36 دولار عام 2016.

ومع عدم تنوع الإيرادات وارتفاع نسبة النفقات التشغيلية إلى 74.7% من إجمالي الموازنة العامَّة تنامت نسبة العجز المخطط إلى 21.6% تريليون/دينار عام 2017. وبالتالي الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية لتعويض ذلك العجز، وإذما أضفنا إلى ذلك تخلف النظام المصرفي في العراق، وتراجع نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فستبدو المشكلة أعمق وأكثر عبئا على الاستقرار المالي[3].

تزامناً مع هذه المؤشرات فقد استمرت مشكلة تردي المُناخ الاستثماري في الدولة، وتجاوزت مشكلة تردي الوضع الأمني إلى حزمة من العوامل السياسية والمؤسسية والتنظيمية والخارجية، ما أدى إلى عدم جذب الاستثمارات الأجنبية الملائمة وعدم جدوى المتاح منها، وبحسب مؤشر سهولة الأعمال فقد أحتل العراق المرتبة 165 بين 190 دولة عام 2016، و172 بين 190 دولة عام 2020، وتم تصنيفه كدولة ذات أداء ضعيف بلغ 27,3% عام 2016
في حين أحتل المرتبة 172 وبواقع 44.7% عام2020[4].

فضلاً عن تدني كفاءة الأداء الحكومي واستمرار أخفاق الحكومات المتعاقبة في استثمار موارد الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية. تعدى الأمر إلى استنزاف عوائد النفط بشكل كبير ومقنن، وضمن حلقات من الفساد المالي والإداري، تجاوزت الظاهرة السلوكيَّة الفرديَّة إلى بُنيَّة مؤسسيَّة مترابطة، أدت بالعراق إلى الكون بين الدول العشر الأول الأكثر فسادا في العالم بحسب منظمة الشفافية الدولية[5]. والمرتبة 168 بين 180 دولة و16 عربيا بحسب مؤشر مدركات الفساد للعام 2018 - 2019[6].

وبحسب دراسة نشرتها مجلة (The New York Times)، إن الفساد في العراق ليس مجرد مشكلة سياسية أساسية، وإنما هو المحرك الأكثر أهمية لمعظم المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهو مصدر خسارة العراق لمعظم موارده النَقدية والتي تجاوزت 500 مليار دولار منذ عام 2003 وفقاً لأرقام البنك المركزي العراقي، وأخطر من ذلك تَجذُّر ودورية الظاهرة، إذ كان من المحتم معالجة الفساد بعد تسببه بصورة مباشرة في سيطرة داعش على ثلث الدولة تقريبا غَيَّر أن الذي حدث هو العكس تماما[7].

بالتالي فإن هذه المعطيات تؤشر مدى هشاشة الاقتصاد العراقي، بالرغم من امتلاكه الموارد الحيوية والإمكانات المادية التي تُتيح له مع الإدارة الجيدة، فرص توظيف موارده الطبيعية لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

**جدول (1) التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للعام 2019و2022(%)**

| القطاع | 2019 | 2022 | القوى العاملة | القطاع | 2019 | 2022 | القوى العاملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 3.72 | 2.2 | 22 | النقل والاتصالات | 8.54 | 7.9 | 7 |
| النفط والتعدين | 41.05 | 57.4 | 1 | التجارة | 8.32 | 8.9 | 38 |
| الصناعة التحويلية | 2.11 | 1.1 | 5 | البنوك والتأمين | 1.93 | 4.8 | 1 |
| الماء والكهرباء | 2.63 | 1.1 | 1 | الخدمات | 10.1 | 9.2 | 20 |
| البناء والتشييد | 6.64 | 7.5 | 5 | الكلي | 100 | 100 | 100 |

المصدر:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص60.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية 2020 – 2021، جدول 8/14.

**شكل (1) التمثيل النسبي للتوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي للعام 2019و2022 (%)**

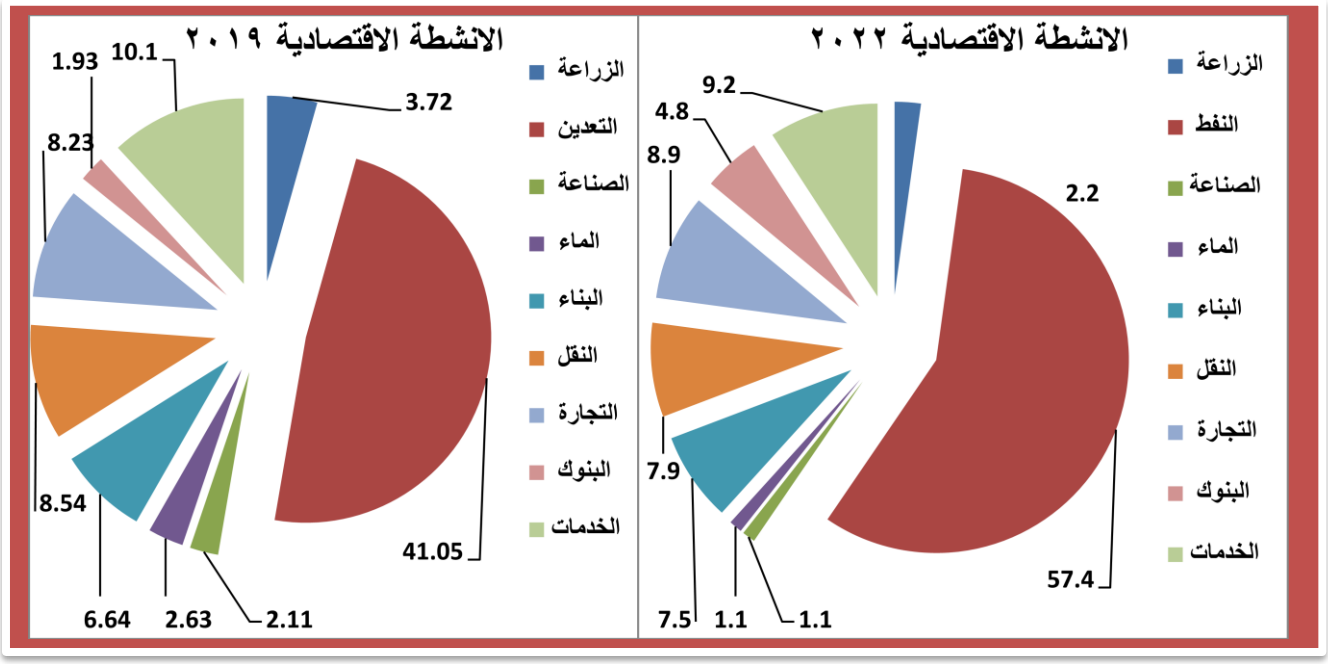


المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( )

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

**ثانياً: اتجاهات البطالة على مستوى الإقليم**

كاتجاه عام تُظهر معدلات البطالة تناقصا على مستوى الإقليم والدولة منذ عام 2004، إلا إن ذلك لا يُمثل الواقع أو الصورة الحقيقية لتركز الظاهرة، إذ لم يكن التراجع نتيجة للتوسع في استخدام الخطط والبرامج الإنمائية، وإنما بسبب استبدال الأساس المعتمد في مسح التشغيل والبطالة لصالح معايير منظمة العمل الدولية، القاضي بتصنيف الشخص الذي عمل باجر ولو لساعة واحدة في الأسبوع الماضي على إنه ليس عاطلا[8].

وبالتالي ثَمَّة تفاوتا واضحا في تقدير الظاهرة، فبينما تقدرها وزارة التخطيط بـ(16.5%)، وبين الشباب بـ(35.8%)، تقدرها منظمة العمل الدولية بـ(82%) وبين الشباب بـ(31.9%)، ويقدرها معهد Macrotrends بـ 32.7% وبزيادة بنسبة 0.04 مقارنة بعام 2018[9].

وعلى جميع التقديرات فالأرجح عدم معيارية هذا المعيار، وكونه لا يُشكل أساسا دقيقا لتحقيق أو تفسير الظاهرة، إذ أن الصحيح فهمها بمعنى "الحالة التي لا يستخدم المجتمع خلالها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن

ثَمَّ يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل"[10]. كما أنه بعيد عن إنسانية الظاهرة وآثارها الاجتماعية، وعن واقع المجتمع العراقي حيث تتعلق رغبة الإنسان في اختيار طبيعة ونوع العمل بوضعه ومستواه الاجتماعي ونحوهما مما يليق به ولا ينتقص من شأنه وقدره بين أفراد المجتمع.

وعموما تؤشر جغرافية البطالة في العراق وبحسب الخريطة (1)، إيجابية معدلاتها في عموم محافظات الإقليم، باستثناء محافظة ميسان حيث تُمثل ثالث محافظات الدولة في تفشي الظاهرة بعد محافظتي الانبار ودهوك، تليها محافظة المثنى بنسبة 18%، فمحافظات نينوى وديالى وصلاح الدين واربيل والسليمانية بنسبة بين 17.1 – 17.4%.

ومؤدى ذلك أن ثَمَّة تفاوتاً واضحا في توزيع الظاهرة على مستوى الإقليم، وكاتجاه عام وبحسب معطيات جدول (2)، تتسم ظاهرة البطالة بالتراجع في عموم محافظات الإقليم، في حين يظهر تركيزا للظاهرة في المحافظات الجنوبية في حين تتناقص كلما اتجهنا شمالاً فبينما ارتفعت إلى (20.4) في محافظة ميسان عام 2020، تليها المثنى بنسبة (18) فذي قار (16) فالقادسية (14)، تراجعت في كربلاء إلى (6.7%) وفي البصرة إلى (7.6)، أما بقية المحافظات فقد توسطت وبشكل تقريبي بينها بين (9.3) في محافظة بغداد و(9.7) في البقية.

أما مصدر تركز الظاهرة في المحافظات الجنوبية للإقليم "فلتباين طبيعة الأعمال والأنشطة الاقتصادية وتوفر فرص العمل بين المحافظات، مضافا إلى تراجع الأداء الاقتصادي العام"[11]. وهو ما يتلاءم ونتيجة المؤشرات البيئية والسكانية والاقتصادية آنفة الذكر.

من جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات نمو السكان في المحافظات الجنوبية 2.33 – 2.41% يؤشر أن ثَمَّة زيادة مطردة في قوة العمل في هذه المحافظات، في قِبال تراجع القدرات الاقتصادية عن استيعاب هذه الزيادة[12].

أما توزيع البطالة بحسب النوع والفئة العمرية والتحصيل العلمي فيُظهر الجدول (3) تباينا بَيّناً في نسب النوع سواء في السكان النشطين اقتصاديا أم في العاطلين عن العمل، وأهمية ذلك بالنسبة للفئات بين 20 – 49 سنة، إذ يُمثل الجنسان معا 69% من إجمالي الناشطين اقتصاديا من مجموع السكان، بالمقابل تتركز معدلات البطالة فيهم بنسبة 63% من إجمالي نسب البطالة.

تحديدا الفئات الأربع الأولى، أي الفئات الفتية والشابة، وبالرغم من شمول هذه الفئات لِمَن هم في سن الدراسة إلا إن شمولها لفئة الأميين ومَن لم يكملوا الدراسة وخريجي مدارس المهني والمعاهد والكليات، يُعزز من تركيز الظاهرة ويزيد من خطورتها وآثارها الاجتماعية.

**خريطة (1) جغرافيا البطالة بحسب المحافظات العراقية للعام 2019**

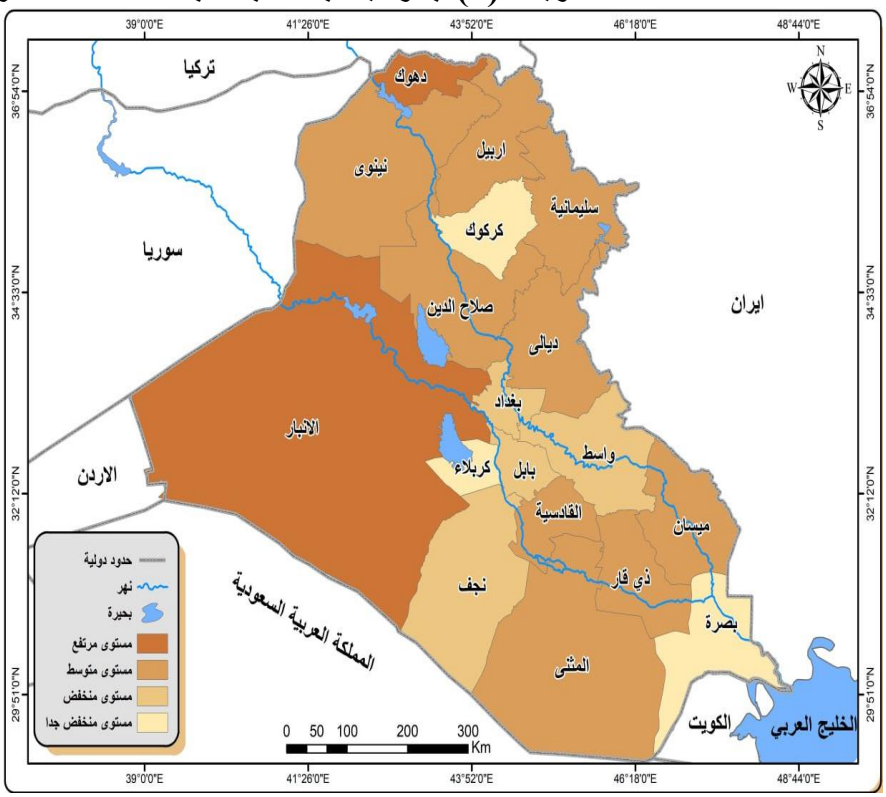

المصدر:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية 2020 – 2021، بيانات غير مشورة.

**جدول (2) اتجاهات تطور البطالة في محافظات الإقليم للمدة 2004 – 2020**

| المحافظة | 2004 | 2006 | 2008 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 28.50 | 15.78 | 11.77 | 15.03 | 13.33 | 9.83 | 9.3 | 9.3 |
| بابل | 13.50 | 14.10 | 12.34 | 8.44 | 9.52 | 7.32 | 13.8 | 9.7 |
| كربلاء | 13.00 | 18.53 | 14.20 | 7.42 | 6.70 | 7.10 | 6.7 | 6.7 |
| واسط | 17.10 | 8.82 | 12.70 | 13.05 | 7.17 | 10.78 | 8.7 | 9.7 |
| نجف | 21.60 | 18.90 | 14.48 | 11,07 | 8.31 | 9.51 | 9.5 | 9.7 |
| قادسية | 35.20 | 19.89 | 14.78 | 13.31 | 13.22 | 11.86 | 9.4 | 14 |
| مثنى | 29.90 | 22.94 | 24.89 | 9.28 | 8.04 | 14.46 | 17.4 | 18 |
| ذي قار | 46.90 | 27.82 | 30.81 | 18.05 | 17.39 | 14.92 | 12.6 | 16 |
| ميسان | 24.60 | 18.68 | 16.58 | 15.30 | 16.54 | 17.07 | 18.7 | 20.4 |
| بصرة | 10.59 | 12.46 | 15.51 | 14.65 | 12.23 | 12.39 | 20.4 | 7.6 |
| المعدل | 24.04 | 17.76 | 16.80 | 12.56 | 11.24 | 11.52 | 12.65 | 12.11 |
| العراق | 26.80 | 17.50 | 15.34 | 11.92 | 10.59 | 10.82 | 13.8 | 13.8 |

المصدر:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، جداول (2/ 8)،(2/ 10).
- خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص51.

**جدول (3) الفئات النشطة اقتصاديا ونسب البطالة بحسب الجنس والفئة العمرية والتحصيل العلمي لعام 2018**

| التفصيل | الفئات النشطة اقتصاديا % | | | البطالة % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمر (سنة) | رجل | امرأة | إجمالي | رجل | امرأة | إجمالي |
| 19 - 15 | 34.2 | 1.5 | 18.6 | 26.4 | 47.9 | 27.3 |
| 24 - 20 | 67.6 | 11.2 | 1ز40 | 21.5 | 66.6 | 27.6 |
| 29 - 25 | 93.6 | 20.3 | 58.3 | 13.6 | 53.3 | 20.2 |
| 34 - 30 | 96.0 | 18.6 | 56.3 | 6.0 | 31.2 | 10.3 |
| 39 - 35 | 97.1 | 14.6 | 55.1 | 4.9 | 19.3 | 6.8 |
| 44 – 40 | 96.2 | 15.5 | 55.2 | 6.0 | 16.5 | 7.5 |
| 49 – 45 | 94.7 | 17.0 | 55.8 | 5.6 | 11.8 | 6.5 |
| 54 – 50 | 86.4 | 18.4 | 51.9 | 4.8 | 000 | 5.5 |
| 59 - 55 | 73.7 | 14.7 | 40.1 | 4.3 | 000 | 5.1 |
| 60 – فأكثر | 51.2 | 10.6 | 31.2 | 8.8 | 000 | 7.8 |
| التحصيل العلمي | | | | | | |
| أمي | 64.5 | 5.4 | 23.4 | 13.9 | 18.5 | 14.6 |
| يقرأ ويكتب | 82.0 | 3.4 | 38.8 | 12.5 | 33.1 | 13.5 |
| ابتدائية | 75.0 | 4.1 | 41.5 | 9.5 | 27.7 | 10.4 |
| متوسطة | 95.5 | 4.4 | 34.5 | 12.6 | 41.4 | 14.2 |
| إعدادي ومهني | 95.6 | 31.4 | 40.9 | 8.3 | 27.4 | 10.9 |
| معهد (دبلوم) | 92.5 | 69.0 | 82.4 | 9.0 | 28.4 | 16.0 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بكالوريوس فأعلى | 88.1 | 73.8 | 82.3 | 11.6 | 35.1 | 20.2 |
| الاجمالي | 72.7 | 12.6 | 42.8 | 10.9 | 31.0 | 13.8 |

المصدر: وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018، جدول 4 – 1، ص41.

كما يُظهر الجدول أيضا مدى التفاوت بين عرض العمل والبطالة، حيث ارتفاع عرض العمل في الذكور يقابله تراجع البطالة فيهم، وانخفاض عرض العمل في الإناث يقابله ارتفاع البطالة فيهم، ومعنى ذلك أن أغلب المُشتغلين فعلا هم من الذكور في حين أن أغلب العاطلين هم من الإناث، وعِلَّة ذلك انخراط كثير من الذكور في القوات الأمنية والعسكرية والحشد الشعبي.

أما شق الجدول الثاني فيكشف عن ارتفاع نسبة عرض العمل وللجنسين معا ممَن هم حملة شهادة الدبلوم فأعلى بنسبة 60%، الأمر الذي يُفسر ارتفاع نسب البطالة فيهم.

**ثالثاً: اتجاهات الفقر على مستوى الإقليم**

تُعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر المألوفة على مستوى الإقليم، بالرغم من تدني حجم سكانه إزاء ما ينعم به من ثروات معدنية هائلة، إذ تردد معدل مَن هم تحت خط الفقر بحسب بيانات جدول (4) بين 26.9 و32.33% وهذه النسب هي الأعلى بين نظيراتها على مستوى الدولة والتي ترددت بين 18.9 – 26.7% وتظهر الخريطة (2)، أن جغرافية الفقر في العراق تؤشر تبايناً زمانياً ومكانياً في توزيع الظاهرة، حيث تتركز جنوب العراق، وتتضاءل كثيرا في شماله.

وبحسب ذات الجدول تتصدر محافظات ذي قار، القادسية، المثنى سِواها من محافظات الإقليم طوال العَقد الفائت، تلتها وكاتجاه عام محافظات ميسان، البصرة، واسط، أما بقية المحافظات فهي أقل نسبيا مع تفاوت ملحوظ للسنوات المرصودة، في حين سجلت العاصمة بغداد أقل نسبة فقر وبخط تطور يكاد يكون متوازن.

غَيَّر إن هذه الدِلالات دِلالات إجمالية، ذلك أنها تكشف عن جانب واحد للفقر وهو الفقر النَقدي أو فقر الدخل: مما يرتبط بمستوى دخل الفرد مقارنة بخط الفقر الوطني، وبحسبه فمَن كان معدل دخله أعلى من الخط الوطني عُدَّ خارج خانة الفقر، ومَن كان عكسه عُدَّ فقيرا[13].

أما عدم واقعيَّة هذا المقياس فتتأتى من عدم واقعيَّة التقديرات التي اعتمدتها وزارة التخطيط، كمعايير معتمدة لتحديد الفقراء بين أفراد المجتمع، إذ قُدرته بـ(105.500) ألف دينار عام 2012 وبـ(110.880) عام 2018، ثم بـ(111.000) عام 2020 و(115.000) عام 2021.

وعموما فإن هذه التقديرات بعيدة عن الواقع حين مقايستها بالارتفاع غير المنضبط في ضرورات الحياة من خدمات وغذاء وسكن وتعليم وصحة، أو مقايستها بمؤشرات نسب مَن هم خارج قوة العمل إلى مَن هم داخلها ومعدلات الإعالة والتضخم (Inflation) الواردة في جدول (5)، سِيَّما بعد قرار البنك المركزي خفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار. والذي أدى بحسب منظمة الأغذية العالمية (FAO) إلى رفع سعر سلة الغذاء اليومية للمواطن 14%، مما يجعل الفقر تهديدا حتميا لأصحاب المهن والوظائف المتواضعة والطبقات الهشة في المجتمع[14].

**جدول (4) جغرافية الفقر للأعوام 2007- 2020.**

| المحافظة | %2012 | %2017 | %2020 |
|---|---|---|---|
| بغداد | 12.0 | 12.8 | 10.0 |
| بابل | 14.5 | 41.2 | 11.0 |
| كربلاء | 12.4 | 36.9 | 12.0 |
| واسط | 26.1 | 34.8 | 19.0 |
| نجف | 10.8 | 24.4 | 12.0 |
| قادسية | 44.1 | 35.0 | 48.0 |
| مثنى | 52.5 | 48.8 | 52.0 |
| ذي قار | 40.9 | 32.0 | 44.0 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميسان | 42.3 | 25.3 | 45.0 |
| بصرة | 14.9 | 32.1 | 16.0 |
| المعدل | 27.1 | 32.33 | 26.9 |
| العراق | 18.9 | 22.4 | 26.7 |

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، بيانات منشورة، حزيران 2018.
- جمهورية العراق بالتعاون مع اليونيسيف قسم السياسة الاجتماعية 2017، فقر الاطفال في العراق – تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017 – 2021.

**خريطة (2) جغرافيا الفقر بحسب المحافظات العراقية للعام 2019**

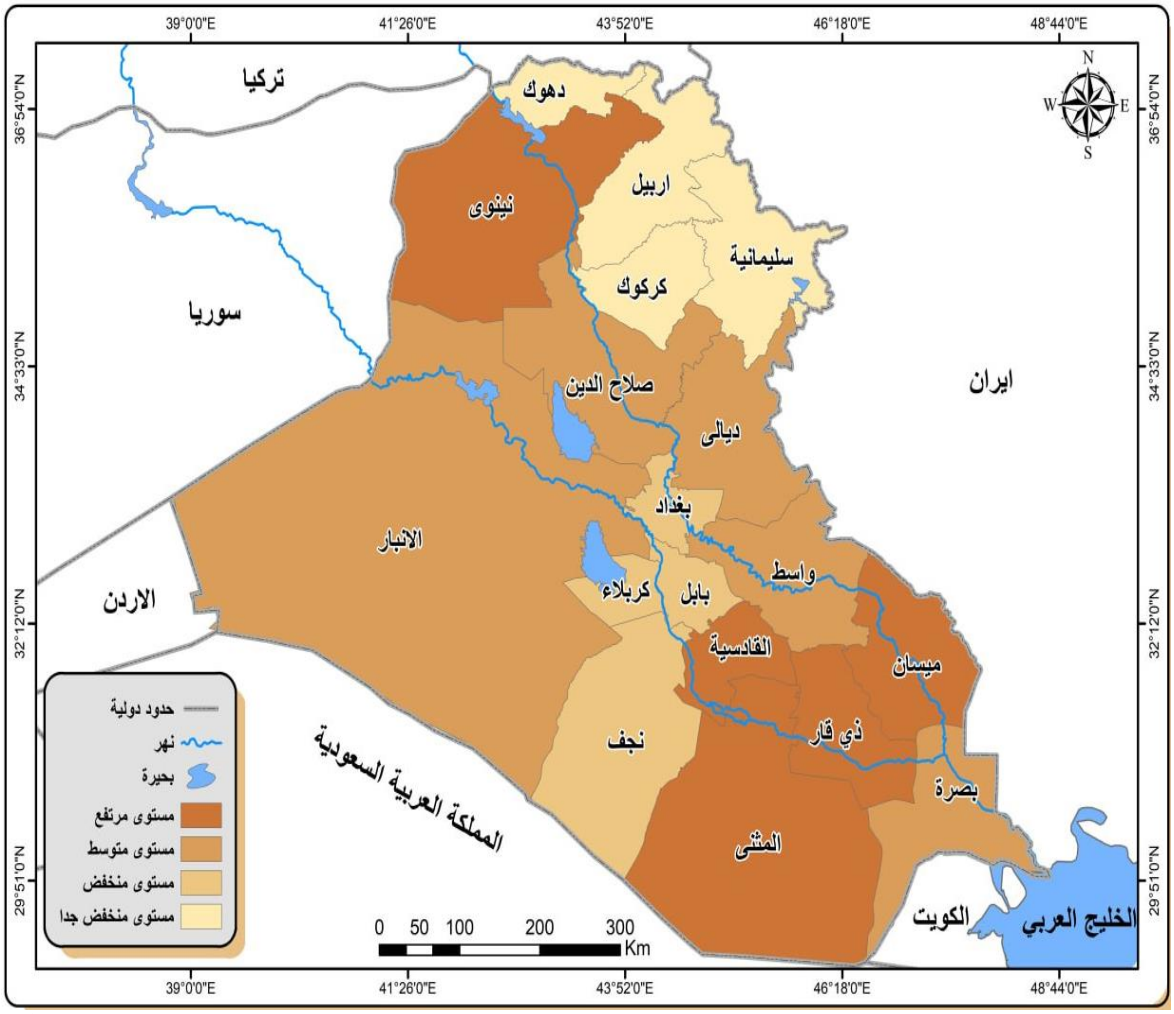


المصدر: جمهورية العراق بالتعاون مع اليونيسيف قسم السياسة الاجتماعية 2017، فقر الاطفال في العراق - تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017 - 2021.

**جدول (5) مقايسة خط الفقر لبعض المؤشرات الاقتصادية للسنوات 2007 – 2021.**

| السنة | خط الفقر/دينار | الفقر % | البطالة % | الإعالة | معدل التضخم |
|---|---|---|---|---|---|
| 2007 | 76.896 | 22.4 | 11.70 | 83.00 | 30.7 |
| 2012 | 105.500 | 18.9 | 11.92 | 79.00 | 8.7 |
| 2014 | 105.500 | 22.5 | 12.23 | 75.00 | 2.2 |
| 2018 | 110.880 | 20.5 | 13.8 | 72.00 | 0.4 |
| 2020 | 111.000 | 26.7 | 22.8 | 70.00 | 6.0 |

| 2021 | 115.000 | 29.6 | 24.2 | 69.00 | 6.4 |
|---|---|---|---|---|---|

المصدر:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2020 – 2021.
- وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021: العراق .. والعودة إلى المسار التنموي، تموز 2021، ص38. تقرير منشور.

وبعبارة أخرى ثَمَّة معنيين للفقر: فقر مادي ويعني عدم القدرة على تحقيق أدنى مستوى مقبول للعيش، وبعبارة أخرى تدني مستوى المعيشة للأسر والأفراد، وفقر معنوي ويعني الدُّونيَّة والتَميُّز وانعدام الشأن في المجتمع، وهو أعم من الافتقار إلى الموارد واستدامة الرزق.

ويجمع الأثنين تعريف الفقر بأنه "لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وانعدم المشاركة"[15].

وبحسب معطيات جدول (4) وحساب مؤشر خط الفقر لمحافظات الإقليم، فإن ثَمَّة تباينا واضحا في التوزيع الجغرافي لنسب الأفراد أسفل خط الفقر، فبينما تصدرت محافظة المثنى بقية المحافظات بنسبة 52.1%، تلتها محافظة القادسية بنسبة 47.7%، فميسان بنسبة 45.4%، مَثلت بغداد أقل المحافظات فقرا بنسبة 9.9% تلتها محافظة بابل بنسبة 11.1% فمحافظة النجف وكربلاء بنسبة 12.6% و13.8% على الترتيب.

ويناسب هذا الترتيب التوزيع الجغرافي لمتوسط دخل الفرد جدول (6)، والذي أرتفع في محافظات بغداد يقابله ارتفاعا في متوسط الإنفاق ثم في كربلاء والنجف وبابل، في حين انخفض في محافظات المثنى والقادسية فميسان، يقابله انخفاضا في متوسط الإنفاق بالنسبة للمثنى.

وبمقايسة الدرجة المعيارية لمتوسط الدخل والانفاق ولجميع المحافظات، نجد أن محافظة المثنى تُمثل أقل المحافظات دخلاً بدرجة ونصف تقريبا، تليها محافظة بابل فالبصرة فالقادسية، بينما كانت ذي قار مساوية للمتوسط، في حين مَثَّلت بغداد أعلى المحافظات في دخلها العام، كما أنها أعلاها في الإنفاق، تليها محافظات كربلاء وواسط وميسان.

ويجد الباحث أن دِلالة ذلك بالنسبة لمحافظتي بغداد وكربلاء، أن المواطن لم يدخر شيئا من دخله وإن تجاوز خط الفقر، في حين دِلالته بالنسبة لمحافظتي ميسان وواسط أن تكاليف الحياة أرخص، أما بالنسبة لمحافظة المثنى فقد مَثَّلت أقل المحافظات إنفاقا كما هي كذلك دخلاً، ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة لمحافظات القادسية والبصرة وبابل.

وعموما فإن التناقضات بين متوسط دخل الأفراد وإنفاقهم بين الدرجة المعيارية لمتوسط الدخل والإنفاق، مما يؤكد تباين مستويات جودة الحياة وتفاوتات تكاليفها، والتي تؤشر إجمالا تراجعها في المحافظات الجنوبية من الإقليم الاحتجاجي.

**جدول (6) متوسط دخل وإنفاق الأفراد تحت خط الفقر والدرجة المعيارية بحسب المحافظات.**

| المحافظة | السكان | متوسط دخل الفرد | الدرجة المعيارية | متوسط إنفاق الفرد | الدرجة المعيارية | خط الفقر | الأفراد تحت خط الفقر% | عدد الفقراء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مثنى | 814371 | 205.5 | -1.30 | 162.8 | -1.07 | 110.88 | 52.1 | 424287 |
| قادسية | 1291048 | 227 | -0.94 | 185.6 | -0.75 | | 47.7 | 615830 |
| ميسان | 1112673 | 285.7 | 0.05 | 246.6 | 0.13 | | 45.4 | 505154 |
| ذي قار | 2095172 | 282.9 | 0.00 | 190.9 | -0.67 | | 33.9 | 710263 |
| واسط | 1378723 | 285.6 | 0.05 | 242 | 0.07 | | 18.7 | 257821 |
| بصرة | 2908491 | 251.4 | -0.53 | 203.6 | -0.49 | | 16.2 | 471176 |
| كربلاء | 1218732 | 309 | 0.44 | 276.7 | 0.57 | | 13.8 | 168185 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نجف | 1471592 | 287.9 | 0.09 | 233.4 | -0.06 | | 12.6 | 185421 |
| بابل | 2065042 | 266.2 | -0.28 | 221.7 | -0.23 | | 11.1 | 229220 |
| بغداد | 8126755 | 426.8 | 2.42 | 410.7 | 2.49 | | 9.9 | 804549 |
| المتوسط | | 282.8 | | 237.4 | | | 26.14 | |
| الانحراف | | 59.46 | | 69.52 | | | 16.83 | |

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2018- 2019، مجموعة جداول.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2020، جدول 31 ص188.
- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات أحوال المعيشة، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018 جدول (2 – 6).

أما بقياس الفقر غَيّر المادي أو الآثار النوعيَّة لانخفاض مستوى الدخل، فنعتمد في قياسها دليل الفقر البشري (IPH) جدول (7) والذي يستند إلى قياس ثلاثة مؤشرات مُضافة إلى معدل الدخل، الصحة، التعليم، مستوى المعيشة، وعلى أساس قاعدة عامَّة أن مَن يُعدم هذه المتطلبات يُعَد فقيرا ومَن يمتلك القدرة على تأمينها يكون خارج خانة الفقر[16].

وبالتالي الكشف عن حجم الضغوطات غير المادية التي يُحدثها الفقر، مما ينعكس على نوعيَّة الحياة وأوجه الحرمان وقصور القدرات في هذه المجالات الثلاثة، الصحة (P1) مُتمثلة بتوقع أمد الحياة (دون 40 سنة) عند الولادة + سوء التغذية ونقص الوزن لدى الاطفال دون سن الخامسة، التعليم (P2) متمثل بمعدلات الأمية + الاستبعاد عن تحصيل المعرفة، ومستوى المعيشة (P3) متمثل بالقدرة على تأمين السكن (P31) + الحصول على مياه صحية مستدامة(P32) وتوافر شبكات الصرف الصحي(P33)[17].

أما التوزيع الجغرافي لدليل الحرمان(IPH) فيظهر من خلال الجدول (8)، أن بغداد لاتزال تحتفظ بمركز الصدارة بين محافظات الإقليم في حجم هذه الخدمات، وتسجيل مؤشرات أفضل لجودة الحياة، بالرغم من ارتفاع الكثافة السكانية، تليها محافظة ميسان ثم كربلاء فالنجف وذلك لانخفاض الكثافة السكانية، وتحسين الخدمات البلدية في الآونة الأخيرة.

مع سعة دليل الفقر البشري وشموله لعدد من الجوانب الضرورية لِما تعانيه الطبقات الفقيرة والهشة على مستوى الإقليم، إلا إنه يبقى قاصرا عن أدراك حقيقة الأمر وحجم الضغط النفسي والسخط الاخلاقي لتلك الطبقات، ولأدراك هذه النقطة تحديدا وتأسيسا على ما قدمنا في الفصل الأول من أن منشأ شعور الإنسان بالظلم والاضطهاد مقايسته وضعه والفرص المتاحة أمامه بأوضاع آخرين في المجتمع ممَن لهم ذات الصفات والمؤهلات.

والأكثر أن أفضل تعبيرا عن هكذا حالة هو قياس مقدار الفجوة وحجم التفاوت بين أفراد المجتمع، ذلك أن دليل الحرمان وإن تضمن إشارات لبعض صور وأشكال التفاوت، إلا إن في قياس حجم التفاوت في توزيع الدخل إكمال لتلك الإشارات وإتمام لصور التفاوت المادي والمعنوي التي يعانيها سكان الإقليم.

**جدول (7) مؤشرات دليل الفقر البشري متعدد الحرمان (IPH)**

| المحافظة | الصحة | | التعليم | | مستوى المعيشة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أمد الحياة عند الولادة | سوء التغذية | أمي | يقرأ ويكتب | السكن | المياه الصالحة للشرب | شبكة الصرف الصحي |
| بغداد | 24.1 | 3.6 | 7.3 | 14.1 | 31.1 | 5.8 | 25.7 |
| بابل | 27.2 | 2.7 | 12.1 | 22.0 | 17.3 | 15.0 | 94.0 |
| كربلاء | 18.2 | 4.4 | 9.5 | 23.4 | 28.6 | 1.5 | 49.9 |
| واسط | 19.7 | 2.4 | 20.3 | 20.6 | 10.4 | 16.1 | 86.9 |
| نجف | 25.9 | 3.4 | 13.6 | 28.5 | 28.6 | 1.5 | 40.4 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قادسية | 25.3 | 6.9 | 20.8 | 27.7 | 31.9 | 12.9 | 84.1 |
| مثنى | 12.8 | 2.5 | 19.6 | 30.0 | 9.3 | 18.7 | 80.7 |
| ذي قار | 23.4 | 2.3 | 15.5 | 28.3 | 18.0 | 20.7 | 73.9 |
| ميسان | 14.4 | 2.4 | 18.8 | 28.5 | 12.2 | 8.4 | 32.2 |
| بصرة | 24.7 | 4.1 | 10.5 | 16.4 | 31.3 | 0.3 | 91.2 |
| المعدل | 21.55 | 3.47 | 14.8 | 23.95 | 21.87 | 19.9 | 65.9 |

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017- 2018، ج1.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية، ملخص نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات – الجولة السادسة لسنة 2018 في العراق، ص26.

**جدول (8) التوزيع الجغرافي لمؤشر دليل الحرمان بحسب المحافظات**

| المحافظة | الصحة | التعليم | مستوى المعيشة | IPH |
|---|---|---|---|---|
| بغداد | 13.85 | 10.70 | 20.87 | 2.44 |
| ميسان | 8.25 | 23.65 | 17.60 | 2.51 |
| كربلاء | 11.35 | 16.45 | 26.67 | 2.59 |
| نجف | 14.65 | 21.05 | 23.50 | 2.67 |
| مثنى | 7.65 | 24.80 | 36.23 | 2.80 |
| بصرة | 14.40 | 13.45 | 40.93 | 2.80 |
| واسط | 11.05 | 20.45 | 37.80 | 2.81 |
| ذي قار | 12.85 | 21.90 | 37.53 | 2.85 |
| بابل | 14.95 | 17.05 | 42.10 | 2.87 |
| قادسية | 16.10 | 24.25 | 42.97 | 2.99 |
| المعدل | 12.51 | 19.38 | 35.62 | 2.73 |

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مؤشر الفقر البشري (HPI) .

$$\mathrm{IPH}_1 = \sqrt[3]{\frac{\mathrm{P}_1^3 + \mathrm{P}_2^3 + \mathrm{P}_3^3}{3}}$$

مصدر المعادلة:

- Pierre Del Moral & Spiridon Penev, Stochastic Processes From Applications to Theory Solutions manual, School of Mathematics and Statistics University of New South Wales, Sydney, Australia, p901.

**رابعاً: التفاوت في مستوى الدخل والفرص**

يواجه الإقليم حالة فاحشة من عدم المساواة وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد، حيث يؤدي نمو الدخل القومي السنوي لا إلى رفع المستوى المعيشي لعموم السكان، إنما لفئة أو طبقة معينة منهم، تسيطر على موارد الدولة وانشطتها الاقتصادية الرئيسية، وإذ تتمثّل الآثار السلبية للظاهرة بتفاوتات الطلب والأنفاق كماً ونوعاً، فإن آثارها الاجتماعية أشد خطورة لاختلال البناء والتوازن الاجتماعي لصالح فئات اجتماعية على حساب الأخرى[18].

وتؤكد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إن الخمس الأغنى من المجتمع العراقي يحتكر (43%) من أجمالي الدخل، بينما لا يحصل الخمس الأفقر منه إلا على (7%) فقط، أما على مستوى الانفاق فالتفاوت أقل نسبياً[*] إذ بلغ (39%) نصيباً للأغنى و(9%) نصيباً للأفقر[19].

وهكذا تفاوت ليس بالحالة الطبيعية لتفاوتات الأفراد على أساس الأصل أو الموهبة أو المؤهل(**)، إنما هو حالة من التفاوت المفرط بين فئات وطبقات وأخرى، وهو فيما نرصده في الإقليم يتجاوز مجرد التطرف في القدرة على الإنفاق وامتلاك الأشياء إلى التفاوت في تكافئ الفرص وحقوق المواطنة، وهذه الحقيقة مُعاشة للفئات المستضعفة في ممارساتهم الحياتية وتعاملاتهم اليومية، وشاخصة مُبصرة في رحلاتهم اليومية جيئتا وذهابا.

وللوقوف على مدى تأثير ودافعية سوء الأوضاع الاقتصادية والفساد والبطالة والفقر اتجاه حركة تشرين، سنعتمد تطبيق ما تقدم من نظرية الحرمان النسبي كواحدة من مساهمات علم النفس لتفسير أسباب الحركات الاحتجاجية ومدى احتمالية وشدة العنف بعد انطلاقها، حيث طردية العلاقة بين زيادة الحرمان وبين تواتر الحركات وشدتها.

وإذ يشارك أبناء الإقليم بقية سكان الدولة حجم التهافت ومشاعرَ الحرمان بين ما يستحقونه ما يحصلون عليه فعلاً، فإنهم يتميزون بشدة ظاهرتي الفقر والبطالة وتفاوت الدخل، حيث تعاظم النفوذ السياسي بمنطق الأغلبية نافذة إلى مزيد من التمييز الاقتصادي وعلاقات القوة داخل المكون الواحد لصالح قوى وأحزاب وفئات على حساب أخرى. وفي حين تتمثَّل مشاعر الحرمان في شكله الفردي بحالة من الاغتراب المجتمعي والوطني للفرد، فإنها تأخذ في شكلها الجماعي أشكال العنف الاجتماعي والسلوك الاحتجاجي.

وبالتالي فإن تعاظم مظاهر الحرمان داخل سكان الإقليم سواء تمثَّلت بإدراك الفرد أن ما يستحقه لم يحصل عليه، أو بعجزه عن تحقيقه (المكون الإدراكي) أو تمثَّلت بتعاظم الشعور بالظلم وانعدام المساواة والاستياء وعدم الرضا (المكون العاطفي للحرمان). دافعة وبصورة تلقائية للاحتجاج كحل سياسي ضد النُخب والهياكل السياسية القائمة[20].

وتفصيلاً فقد أدى تفشي الفساد ونفاذ آثاره إلى جميع مفاصل الدولة، وبما يستنزف ويعطل نمو القطاعين العام والخاص، إلى الدفع نحو مزيد من الفعل الاحتجاجي، ومع مأسسة وتسيس الفساد فقد عزز الاحتجاج ضد نظام متورط بالفساد بأكمله وليس ضد حكومة بعينها[21].

أما فيما يخص ظاهرة التفاوت فإن المقارنة التلقائية للسكان تأخذ اتجاهين: اتجاه المقارنة الاجتماعية حيث تفاوتات أحوال ورفاهية واستحقاقات البعض بمقارناتها بأوضاع وأحوال آخرين، وبالنسبة للفئات المحرومة من سكان الإقليم فإن تأثيرات انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية أشد وطأة بالنظر إلى حجم الدعم ومختلف التضحيات التي أقبلوا عليها لإنجاح العملية السياسية وتدعيم هيكل النظام وبالتبع سُلطة الأحزاب.

واتجاه وطني بمقارنة وضع الدولة وثرواتها النفطية وإمكانات تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، بوضع دول الجوار كالكويت والامارات وقطر الأقل ثروة وانتاجا نفطيا والأكثر تنمية واستقرارا اقتصاديا وتأثيرا دوليا وإقليميا، في حين يعاني العراق بدلاً من ذلك ارتفاع معدلات الفساد والبطالة وعدم القدرة على تأمين الخدمات الاساسية، وبالتالي تعاظم مشاعر الاستياء وعدم الرضا (الحرمان العاطفي). وبعبارة أخرى بين توقعات القيمة للمواطن العراقي بسبب ارتفاع دخل وحيوية النفط وبين تفشي ظواهر الحرمان النسبي.

والخلاصة: يواجه العراق وضعا اقتصاديا هشاً وفسادا مالي وإداري، أدى إلى تبديد ثروات الدولة وتعطيل قطاعتها الحيوية وعجزها عن إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي ثَمَّة فرق بين التوقعات القيمية في المجتمع العراقي بعد 2003، لدولة ذات دخل نفطي كافٍ ومرتفع لتحقيق نموًا اقتصاديًا مرغوب، وبين الواقع الاقتصادي والخدمي المعاش.

وعلى مستوى الإقليم الاحتجاجي فقد انعكس ارتفاع ظاهرة البطالة وعلى جميع الصيغ المعتمدة في تقديرها، وارتفاع مؤشرات وأبعاد الفقر وغياب التنمية الاجتماعية العادلة، وتفاوتات الدخل والفرص، في رداءة نوعية الحياة لـ(26.7%) على مستوى الدولة و لـ(26.9%) على مستوى الإقليم ممَن هم تحت خط الفقر عام 2020، ولـ (12.51) يعانون الحرمان وسوء الخدمات الصحية بنسبة (12.51%)، و(19.38) ويعانون حرمانا نسبيا في التعليم بنسبة (19.38%)، ويعانون الحرمان وانخفاض مستوى المعيشة بنسبة (35.62%).

**الاستنتاجات**

1 – تؤكد المؤشرات السابقة، أن سكان العراق والإقليم تحديدا يعانون ضغوطات اقتصادية وانعدام في الاحتياجات الضرورية كافٍ لتنامي شعور عام بالحرمان النسبي بين أفراد المجتمع، لاسيّما بين الفئات الشابة حيث ترتفع لديهم قيم التوقعات.

2 – إن تواتر تلك الضغوطات وتنامي مشاعر الحرمان، قد شكَّلا محفزا رئيسا لتغذية غضب السكان ودفعهم للاحتجاج والتظاهر والمطالبة بتغيير النظام، واعتبار ذلك الإجراء الأمثل لفئة الشباب والفئات المحرومة لتغيير الوضع الراهن والقيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية.

**التوصيات:**

1 – لِزاما على السُلطة السياسية على المدى القصير احتواء القواعد الجماهيرية بالقيام بإصلاحات اقتصادية تحد من مشاعر الحرمان النسبي لدى سكان الإقليم.

2 – ولِزاما عليها أيضا على المدى الطويل لِزاما القيام بخطوات جادة وحقيقية لأحداث تنمية اقتصادية، تهدف للتحوَّل من الاقتصاد الريعي المعتمد على الطاقة وهامش أسعار برميل النفط إلى التنوع الاقتصادي والتعاون الجيوسياسي والشركات الحقيقية لتدعيم قطاعات الدولة الحيوية.

**الهوامش**

(1) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019، ص23.

(2) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، ص27.

(3) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2017 – 2018، ص18.

(4) باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، عمان، 2020، ص10.

(5) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص17.

(6) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 201، ص28.

(7) Robert F. Worth, Inside the Iraqi Kleptocracy, The New York Time Magazine, July 29, 2020.

(8) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 – التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012، ص126.

(9) Macrotrends, )2019(, Iraq Unemployment Rate 1991-2019, Macrotrends Institute, Available at:
https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/unemployment-rate

(10) حيمور مصطفى، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 – 2013 (دراسة قياسية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2015، ص9.

(11) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص52.

(12) مي حمودي عبد الله، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، ص143 – 144.

(13) الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر 000 التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، 2010، ص176.

(14) مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تداعيات تغيير سعر الصرف على الفئات الهشة في العراق، كربلاء، 2021/7/20.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، ص95.

(16) الطيب لحيلح ومحمد جصاص، مصدر سابق، ص184.

(17) PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997, p18-20.

(18) يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 1999، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العدد 83، 2010، ص281.

(19) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف من الفقر، ط1، ص55.

(20) (1) Tripathi, Rama Charan; Shrivastava, Rashmi, )1981, "Relative Deprivation and Intergroup Attitudes", European Journal of Social Psychology, Vol. 11, p331.

(21) Frank R. Gunter, The Political Economy of Iraq, London: Edward Elgar Publishing, 2013, p46.

**المصادر**

(1) باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، عمان، 2020.
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة، الأمم المتحدة.
(3) جمهورية العراق بالتعاون مع اليونيسيف قسم السياسة الاجتماعية 2017، فقر الاطفال في العراق – تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017 – 2021.
(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022.
(5) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات أحوال المعيشة، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018.
(6) حيمور مصطفى، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 – 2013 (دراسة قياسية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2015.
(7) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019.
(8) الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر 000 التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، 2010.
(9) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 – التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012.
(10) مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تداعيات تغيير سعر الصرف على الفئات الهشة في العراق، كربلاء، 2021/7/20.
(11) مي حمودي عبد الله، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37.
(12) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف من الفقر، ط1.
(13) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019.
(14) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2018- 2019.
(15) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2020 – 2021.
(16) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2020.
(17) وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021: العراق .. والعودة إلى المسار التنموي، تموز 2021.
(18) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، حزيران 2018.
(19) وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018.
(20) يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 1999، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العدد 83، 2010.
(21) Tripathi, Rama Charan; Shrivastava, Rashmi, )1981, "Relative Deprivation and Intergroup Attitudes", European Journal of Social Psychology, Vol. 11.
(22) Frank R. Gunter, The Political Economy of Iraq, London: Edward Elgar Publishing, 2013.
(23) Pierre Del Moral & Spiridon Penev, Stochastic Processes From Applications to Theory Solutions manual, School of Mathematics and Statistics University of New South Wales, Sydney, Australia.

(24) Robert F. Worth, Inside the Iraqi Kleptocracy, The New York Time Magazine, July 29, 2020.
(25) PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997.
(26) Macrotrends, )2019(, Iraq Unemployment Rate 1991-2019, Macrotrends Institute, Available at: https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/unemployment-rate